

عوامل التغير المجالي لمدينة وادي زم
مقاربة سوسيولوجية

The factors of territorial change in OuedZem city
A Sociological approach

دحماني لحسن* باحث في سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة - المغرب

ملخص:

لقد عرفت مدينة وادي زم تغيراً مجالياً، حيث انتقلت من مجال قروي مشتت إلى مجال حضري، ويرجع هذا التغير إلى عدة عوامل من أهمها الاستعمار الفرنسي الذي عمل على خلق/بناء مدينة وادي زم باعتبارها مركزاً عسكرياً هدفه مراقبة المجال التابع لنفوذها، ومحاولة تثبيت وتوطين القبائل التي كانت تهدد تواجد (الاستعمار) بالمجال، وذلك من خلال خلق عدة مرافق. لكن مالبث المجال الوادي أن تحول إلى مدينة منجمية بفعل اكتشاف الفوسفات الذي ساهم في تغير المجال من خلال مد الطرق والقناطر والسكك الحديدية لتسهيل استغلال المناجم وثرواتها، هاته العوامل ساهمت في جعل المجال الوادي مجال استقطاب لليد العاملة القروية، مما أجج الهجرة القروية نحوها، ليصبح المجال الوادي يعرف تغيراً مركباً.

الكلمات المفتاحية: التغير المجالي، التغير المخطط، التغير التلقائي، المدينة، وادي زم.

Abstract:

The city of OuadZem has known a territorial change from a scattered rural area to an urban area. This change is due to many factors. The most important one is the French colonization which

* البريد الإلكتروني: lahcendahmany@gmail.com

constructed the city of OuadZem as a military center. The aim of the French colonizer was to monitor the territory under its authority in order to stabilize and settle the tribes that had threatened its existence in the area. This was done through the creation of many facilities. So soon the city of OuadZem has become a mining town due to the discovery of phosphate which led to the change of area through constructing roads, bridges, and railroads to facilitate the exploitation of mines. Such factors contributed in making the area of OuadZeman attraction to rural workforce which fuelled the emigration from rural areas to Ouadzem. As a result, the area of Ouadzem knew a complex change.

Keywords:territorial change, planned change, spontaneous change, the city of Ouadzem.

على سبيل التقديم:

لقد عمدت الادارة الاستعمارية، منذ توقيع الحماية، إلى القيام بمجموعة من العمليات التمهيدية لبسط سيطرتها على التراب الوطني. ولعل مدينة وادي زم كانت إحدى المجالات التي اهتمت بها السلطات الاستعمارية، باعتبارها نقطة استراتيجية لمراقبة القبائل الواقعة تحت نفوذها. لكن مع اكتشاف الفوسفات عمدت السلطات الاستعمارية إلى إعطاء الأولوية للتنظيم الإداري، وذلك بإحداث أجهزة لتوجيه ومراقبة الإدارة المغربية بعد أن تكون قد خضعت للانتقاء ، وإحداث أجهزة سياسية وإدارية وتقنية تسيطر عليها الأطر الفرنسية، وتعمل على تطبيق الأوامر وتوفير سبل الدراسات والتجهيز، كالبنيات التحتية اللازمة للاستغلال من طرق؛ سكك حديدية، إدارات ووسائل اتصال. هذا الأمر أدى إلى تغير المجال المغربي من قروي أو حضري عتيق إلى مجال حضري حديث، ولعل مدينة وادي زم هي إحدى تجليات هذا النمط الحضري والعمراني الجديد، باعتبارها مجال حضرياً ذو ولادة

كولونيلية. إذا ما هي ملابسات تغير المجال الواد زمي من قروي إلى حضري؟ ومن هم الفاعلون فيه؟ وما هي العوامل المساهمة في تغير المجال الواد زمي؟

أولاً: تحديدات مفاهيمية:

يعتبر التغير السمة التي تسم الوجود والوجود الإنساني بصفة خاصة، والتغير قانون الوجود فالاستقرار موت وعدم كما قال رائد المذهب المادي للتغير الفيلسوف اليوناني هيراقليطس. لكن الحديث عن التغير بصفة المفرد قد لا يستقيم، لأن التغير يمكن أن يحدث من خلال تخطيط مسبق ومخطط تحشد له الوسائل والإمكانات لتحقيقه وتحقيق الهدف منه، ويمكن أن يكون التغير تلقائي نتيجة تضافر مجموعة من العوامل والشروط. لذلك سنحاول أن نميز بين التغير المخطط والتغير التلقائي:

1- التغير المخطط:

يعرف أحد أهم منظري التغير المخطط تيساي وتلياي التغير على أنه القابل لاحتواء كل محاولة تحضير أو تمدين عقلانية لتحول النسق الاجتماعي. ويحيل هذا الشكل من التغير مباشرة إلى العقلاني الذي يرادف التخطيط مثلما لمفهوم القصدية. يصبح التغير المخطط تغيراً عقلانياً قصدياً يستجيب لإكراهات أعوان التغيير والجماعات التي يخدم مصالحها وأهدافها. وتحيل القصدية إلى معنى الجبرية المتجسدة عبر المراقبة ووسائل الإكراه داخل المجال المديني منطلق ومسرح وهدف التخطيط بالنظر لبينة السلطة وموازن القوى ضمنه. وقد يكون التغيير المخطط القصدي الموجه نتيجة لسلطة فاعل-جماعة، بل نتيجة تفاوض على أن هذه النتيجة تكشف عن تساوي ميزان القوى رغم إلتقاء الأهداف" (اليحياوي، ش. مرجع سابق: 120).

إن هذا النوع من التغير يشترط إلتقاء الفاعلين في الأهداف والمصالح والتمثلات والتصورات أيضاً، أي مناهج ووسائل تجسيد هذه الأهداف والمصالح. لكن الأمر في غاية الصعوبة، لأنه إذا تم التوافق على مستوى الأهداف والمصالح، فإن الاختلاف يبقى على مستوى تحديد وتعريف المشاكل ورصد الحلول. إذا فالتحالف يبين الفاعلين يكشف على نوع من التنازلات التي تخضع لبينة السلطة داخل هذا التحالف واستراتيجيات القوة أو القوى الأكثر تأثيراً. ويمكن أن نستعين بلادروت ريموند في كتابه السوسولوجية الحضرية

sociologie Urbaine الذي سمي هذه القوى بالفاعلين العموميين والفاعلين الخواص. ويعتبر طبيعة العلاقة بين هؤلاء فيما بينهم وبين السلط والتجمعات والمؤسسات هي المحددة للنماذج الجماعية الممكنة للفعل والنظام (Rymond, L. 1968: 25)، أي أن هناك علاقات محددة بين بنية الفعل وبنية السلطة، وبين هاته الأخيرة والبنية المجالية، ثم بنية المؤسسات وبنية الفعل. ليصبح التغير بهذا المعنى، موجهًا بطبيعة العلاقة بين هذه البنى وأن أي تغير يجد تفسيره في هذه العلاقة بين الفاعلين الجماعيين.

إن التغير المخطط يضعنا أمام الجانب الشكلي للتنظيم الاجتماعي داخل المجال، ويستدعي مفاهيم: الفاعلين الاجتماعيين، الفعل الاجتماعي، الرفض والمقاومة، المراقبة والاكراه، واستراتيجيات الفعل والتخطيط.

2- التغير التلقائي:

إذا كان التغير المخطط يعنى بالشكلي والعقلاني والقصدي والتخطيط الموجه والسلطة نحو المشاركة، فإن التغير التلقائي يحيلنا على اللاشكلي، إلى المخفي والمقدس والخيالي والرمزي، وإلى المقاومة والفاعل المجالي، أي مستعمل المجال وشاغله. إن استعمال المجال هو وحدة البحث الضرورية لتعقل وفهم تعاطي الفاعلين للمجال الذي يشغلونه ويتحركون ضمنه كجسد وذاكرة ويتفاعلون ويحيونه عبر إدراكهم وتمثلاتهم له، ويحيى فيهم ومعهم وبهم المجال. وتقرأ الذاكرة من خلال استعمال المجال باعتباره مجال المجازات، وبالتالي المعاش المجالي للفاعلين. فالتغير الاجتماعي بهذا المعنى عملية مجالية، الأمر الذي يجعل من مقاربتة سوسولوجيا ترتبط بالمعاش اليومي حتى البسيط منه. فالتغير التلقائي يجد تفسيره في الوضعيات البسيطة للمعاش اليومي، باعتبار هذا الأخير تموضع الذاكرة في المعمار والتوزيع الوظيفي والترتيب اليومي للمجالي واستعماله، وبالتالي فالمجالي يرتبط بالمخيال الجماعي والرمزي والمقدس واللامُّقال الخفي. وهو ما يذهب إليه مافيزولي ميشيل في اعتباره أن التعلق بالمنزل والأرض وبالمكان وبالعادة يقوم على هذه الخاصية المقدسة. (اليحياوي، ش. مرجع سابق: 120).

لا يطرح التغير التلقائي نفسه كبديل للتحويلات التي هي نتاج وموضع المراقبة الاجتماعية وإنما كتعبير رمزي للرأسمال الثقافي للذاكرة المجالية لجماعة أو جماعات

اجتماعية معينة ورفض ومقاومة للتجديد وما يشكله من تهديد لقيمتها ومعاييرها وتمثلاتها ومع صورتها لذاتها ولما حولها التي تحقق لها تواصلاً مزدوجاً مع المجال: تواصل مع الماضي، وبالتالي الذاكرة عبر المجالي، والمعاش عبر الصورة والتمثلات المجالية للأهداف. وهو ما يخرج الفاعل من اجتماعيته الدوركايمية وعقلانيته المفرطة التي تحيل إلى الوعي الخالص الكانطي وتقضي الجانب اللاواعي الفردي الفرويدي كما الجماعي، أي يخرج التحليل من الاختزالية في بعديها الفردي والجمعي.

يمكن أن نضيف إلى التعاريف السابقة تعريفاً للتغير هو ما نسميه التغير المركب، وهو التغير الذي يحدث من خلال تدخل الفاعلين الاجتماعيين الجماعيين والفرديين الخواص بشكل مخطط من أجل إحداث تغيير على مستوى المجال والمجتمع، وهو ما يصطلح عليه بالتغير المخطط، أو من خلال تغير تلقائي يرتبط بالفاعل اليومي الذي يعيش بالمجال ويلتصق به ويستعمله ويعمل على تغييره وفق منطقته وتمثلاته وذاكرته المجالية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هويته المجالية، من خلال استراتيجيات للفعل ترتبط بالأهداف المتوخاة أو المشاكل المطروحة على الفاعلين.

ثانياً: عوامل التغير المجالي لمدينة وادي زم:

1- ملابساتالنشأة العسكرية:

أنشئ مركز وادي زم بتاريخ 16 دجنبر 1912، كمركز عسكري يهدف إلى إخضاع القبائل المقاومة للإستعمار الفرنسي مثل ابني خيران والسماطة...، وقد قال الضابط "دودفيس" " إن احتلال وادي زم التي لا تبعد عن أبي الجعد إلا بأقل من ستة عشر كلمتر، خطوة متقدمة لتحقيق الاحتلال النهائي لتادلة وحماية المصالح الاستعمارية بالشاوية". (صالح شكاك. 2010: 113).

وقد تزامن تأسيس وادي زم وانبعثت المقاومة من جديد في صفوف القبائل ضد الوجود الفرنسي ومشاريع تغلغه، حيث سجلت بداية سنة 1913 احتشاد المقاومين، وقيامهم بالهجوم على مركز وادي زم، وذلك " خلال أيام 16 و 18 و 23 فبراير 1913" (صالح شكاك. 2010: 113). وهذا ما دفع الفرنسيين إلى إعادة النظر في خططهم بالمنطقة، فعملوا على جعل وادي زم مركزاً استراتيجياً وحصناً متقدماً حيث زودوه بقوات كفيلة بإظهار القوة

لقبائل تادلة الرتمة، وبالتالي توفير الأمن فيها والشروع في التوغل نحو تادلة السفلى و الاطلس المتوسط. وفي يوم 27 فبراير 1913، حلت قوة إضافية بقيادة العقيد سيمون ، كما تم ربط وادي زم بخط تلغراف عسكري مع قصبة ابن احمد. وفي 1 مارس 1913، بعد علم مصلحة الاستعلامات أن المقاومين يستعدون لمهاجمة المركز، أعطت الأوامر للعقيد "مانجان" الذي دخل المركز 2 مارس 1913 على رأس قوات عسكرية ، وبذلك أصبح المركز نقطة تجمع للجنود و الأسلحة، مكنت القوات الفرنسية من صد هجومات مارس 1913، ومن إعادة الاتصال بمركز "بير مزوي" الذي استقبل في 13 مارس من نفس السنة تعزيزات عسكرية لحماية الجبهة الخلفية.

2- المبررات الإدارية:

لم يعرف وادي زم استقراراً في مهامه الإدارية، فباستثناء التبعية المباشرة لقبائل ورديغة والسماطة وبني خيران لمركز وادي زم، ظل الحيز الإداري التابع لهذا الأخير يعرف تغييراً متواصلاً، سواءً على مستوى المساحة والمجموعات القبلية التي يراقبها. عرفت المنطقة أول تنظيم إداري بتاريخ 1913، حيث أصدر المقيم العام قراراً جعل من مكتب وادي زم أحد المكاتب التابعة لدائرة السطات التي شكلت بدورها جزءاً من جهة الشاوية. في فبراير 1913، أصبحت وادي زم مركز ملحقة مستقلة عن جهة الشاوية، حدد مجالها الإداري في مراقبة قسم من الشاوية ممثلاً في قصبة ابن احمد و قبيلة "مزاب"، إضافة إلى مراقبة قبائل تادلة الشمالية وتمتين الروابط مع مرابط أبي الجعد و قبيلة بني زمور. وفي يونيو 1913 أصدر المقيم العام قراراً جعل من مركز وادي زم ملحقة عسكرية تراقب قبائل تادلا العليا، وأصبحت أبي الجعد ملحقة للاستخبارات. وفي سنة 1916 أعيد توزيع الأدوار حيث أحدث مكتب للاستخبارات بوادي زم يراقب قبيلتي بني خيران وورديغة، في حين أصبح مكتب استخبارات أبي الجعد تابعة لدائرة مولاي بوعزة ويراقب قبيلتي بني زمور والسماطة. (صالح شكاك. 2010: 134).

وفي سنة 1918، وتحت إشراف الجنرال ليوطي، ثم إحداث دائرة بني ملال، مما جعل من ملحقتي وادي زم وأبي الجعد تخضعان مباشرة لجهة تادلة زيان. وفي دجنبر 1918 وباقتراح من الكاتب العام للحماية، ومن مدير الشؤون العام صدر قرار ألغى دائرة وادي زم

- أبي الجعد، فأصبحت وادي زم مركز دائرة مستقلة تخضع مباشرة للإقامة العامة، مكلفة بالمراقبة السياسية والتسيير الإداري لقبائل بني خيران وورديغة والسماطة. وفي 1933، أصبحت دائرة وادي زم تراقب ملحقة المراقبة المدنية لدار ولد زيدوح، وتشرف بشكل مباشر على قبائل تادلة رتمة.

ونتيجة للتغيير الحاصل على الخريطة الإدارية سنة 1935، ظلت وادي زم مركز دائرة قائمة ولكن انفصلت عن التبعية لجهة تادلة، وأصبحت تابعة لجهة الشاوية. وعليه فقد أصبحت وادي زم إقليمياً يتضمن مجاله الإداري دائرة وادي زم، ملحقة ولد زيدوح، ملحقة أبي الجعد، ملحقة قصبة تادلة، ومركز بني ملال. (صالح شكاك. 2010: 136) وإلى غاية الاستقلال لم يطرأ أي تغيير يذكر على المجال الترابي التابع لوادي زم.

وقد أصبحت مدينة وادي زم جماعة حضرية بعد أن كانت مركزاً مستقلاً بمقتضى مرسوم رقم 50-75-2 بتاريخ 17 ذي القعدة 1395 الموافق لـ 21 نونبر 1975.

3- اكتشاف الفوسفات عامل اقتصادي مهم في تغير المجال الوادزمي:

لقد ركزت السلطات الاستعمارية منذ البداية على محورين أساسيين هما المواصلات والجيولوجيا. فقد شكلت المواصلات حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الاستعماري، فبدونها كان يتحيل إخضاع المغرب عسكرياً، واثاحة إمكانيات الاستيطان الزراعي ونقل الثروة المعدنية والفلاحية إلى موانئ التصدير. وهكذا ركزت الدوائر الاستعمارية على سياسة إصلاح المسالك الموجودة وشق الطرق، إيماناً منها بأن هذه العملية لن تنحصر في إطار تجهيز البلاد للمراقبة والاستغلال فقط، بل لكونها تلعب دوراً أساسياً كذلك، لما تتيحه من إمكانيات للحضور الأمني والعسكري ولكونها تساعد على إدخال السلع الجديدة وتغيير الأفكار.

لقد لعبت المناجم دوراً كبيراً في تهيئة المجال، مد الطرق والقناطر والسكك الحديدية. وباندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 عرف قطاع المناجم بالمغرب ركوداً ملحوظاً، فتعطلت الاستغلالات باستثناء استمرار بعض الأبحاث المتعلقة بالفوسفات والبتروك.

ومنذ 1917 شرعت مصلحة المناجم في استكشاف الفوسفات بمنطقة وادي زم، وفي سنة 1918 كانت المصلحة قد أنجزت 660م من الخنادق و500م من الآبار و920 من

المصاطب و 400 من المنازل.(صالح شكاك.2010: 187) لتصرح سنة 1919 بوجود الفوسفاط وباحتياطي ضخم. ومنذئذ أصبحت الصورة شبه متكاملة لأهمية الاحتياطي ونسبة المعادن. لكن على الرغم من ذلك إلا أن الادارة الفرنسية اصطدمت بسريران مفعول ظهير 1914 على المستوى الداخلي، أما خارجيا فقد وجدت نفسها مكبلية بسريران مفعول "سياسة الباب المفتوح" التي أقرها مؤتمر الجزيرة الخضراء. وقد عمدت إدارة الحماية من أجل الاستفادة من استغلال المناجم الفوسفاطية بتأدلة إلى إصدار ظهير 27 يناير 1920، حيث أصبحت للدولة كامل الصلاحية للتنقيب عن الفوسفاط واستغلاله فأصبح أمر مباشرة الفوسفاط تحت نظر الدولة الشريفة ولحسابها، وبعد موافقة الدولة الفرنسية على ذلك. فقرر هذا الظهير في فصله الأول، إحداث مكتب للفوسفاط يتكلف بالتنقيب وتهيئة الاعدادات اللازمة لاستغلاله، ولم يفت هذا الظهير أن يتعرض إلى تنظيم هذا المكتب إداريا وماليا، كما عالج علاقة المكتب بالدولة كأن يرفع لها بياناته وبرامجه فيما يتعلق بإدارته المالية والتجارية والتقنية.

وبعد سيطرتها على مناجم الفوسفاط بدائرة وادي زم، أصدرت ادارة الحماية الفرنسية ظهير 15 شتنبر 1923، الذي كرست فيه سيطرتها بالتدخل المباشر في الصناعة الاستراتيجية، مع إشراك المؤسسات العمومية بالمطالبة لسندات منجمية. وقد وفر هذا الظهير ضمانات قانونية لانتزاع الأرض قصد الاستغلال، على اعتبار أن الظهير السابق جعل الرخص حقوقا عقارية، لذلك كان من حق القواد البث فيها قبل أن يلحق القضاء ما لحقه من تغيير. ومنذ تاريخ إنشائه، أصبح المكتب يقوم بتنقيبات وكشوفات بمنطقة أولاد عبدون، كما قام بتهيئة المجال لبناء مركز منجمي مستفيدا مما تركته مصلحة المناجم من إنجازات. كما استفاد المكتب من التشريعات المنظمة لقطاع التعدين، فشرع في السيطرة على الأراضي المنتجة للفوسفاط. ففي 1922 حاز المكتب الشريف للفوسفاط حوالي 133 هكتار بمبلغ إجمالي قدره 200 فرنك للهكتار الواحد لإنشاء مركز فوسفاطي. وفي سنة 1925 حاز من أراضي جموع الكفاف وأولاد ابراهيم وأولاد عبدون حوالي 122 هكتار، ثم 65 هكتار من أراضي جموع أولاد ابراهيم سنة 1926.(صالح شكاك.2010: 189).

ولقد لعبت مناجم الفوسفاط دورا أساسيا في جذب السكان للمدينة والإقليم مما يفسر هذا التضاعف الكبير لنمو الساكنة. وبالرغم من وجود هذه المناجم تبقى نسبة البطالة مرتفعة في

فئة الشباب، مما يجعلها حاليا أمام تغير واضح في جغرافية تيار الهجرة، حيث تعرف المدينة هجرة مكثفة نحو المدن الأخرى أو نحو الخارج مما ينبئ بانعكاسات خطيرة على المدينة.

4- الهجرة: عامل مهم في التغير المجالي لوادي زم:

وبهذا النمو بدأت تظهر معالم مدينة ناشئة. تزايد نموها قبل الاستقلال بعده بفعل الهجرة المتنوعة الأصول كما هو الشأن لباقي المدن المغربية. ولقد عرفت ساكنة المدينة ما بين 1960 م-1982 م نموا مضاعفا وصل إلى نسبة 2.5 في المائة، وهي نسبة تفوق نسبة النمو الوطني للمدن الأخرى (حسب التصميم الإداري والإعداد الحضري - خريكة وادي زم 1984).

تعتبر الهجرة القروية ظاهرة اجتماعية سليمة، غير أنه في السنوات الأخيرة بدأت تعرف تسارعا كبيرا يعزى إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي والآخر ديموغرافي... الخ. لكن يبقى الأمر مرتبطا بعوامل الطرد وعوامل الجذب لكل من المدينة والقرية، هذين العاملين يؤدي تظافرها إلى نتيجة حتمية تتمثل في مغادرة الفرد القروي باتجاه المدينة بحثا عن تحسين مستواه المعيشي، كما هو الشأن بالنسبة لهجرة الشباب حاليا إلى الضفة الأخرى (الهجرة السرية)، وقد بدأت الهجرة إلى مدينة وادي زم بشكل مكثف منذ الستينيات من القرن الماضي وبقيت تتطور إلى يومنا هذا.

عرفت مدينة وادي زم منذ النصف الثاني من القرن العشرين حركية سكانية مهمة بفعل الهجرة القروية الناتجة عن عدة عوامل أهمها:

1-4 العوامل الاقتصادية والتغير المجالي لوادي زم:

يلعب المجال الزراعي أهمية بالغة في حياة ساكنة الأرياف المجاورة لمدينة وادي زم، إذ أن أغلبها تعتمد في حياتها على الزراعة البورية، مما يجعل الفلاح يعاني من مجموعة من المشاكل خاصة مع توالي سنوات الجفاف. وكانت دائرة وادي زم من بين المدن التي عانت كثيرا من هذه الظاهرة، حيث أن توالي الأزمات أثقلت كاهل الفلاح البسيط كما أن الطرق التقليدية تعد سببا في تدني وانخفاض الإنتاج، إضافة إلى أن الاستعمال المكثف للأرض وإنهاك التربة نظرا لأنها المصدر الوحيد لرزق الفلاح، وهكذا يكون ضعف الإنتاج وقلة فرص الشغل وضعف الأجور التي لا تكفي لتحقيق عيش كريم، كما أن العمل في القطاع

الزراعي عبارة عن عمل موسمي، حيث أنه لا يوجد نشاط آخر تكميلي بجانب الزراعة بمعدل يتناسب مع عدد السكان. وقد أوضحت مصلحة التوقعات الاقتصادية والتخطيط أن النمو الديموغرافي يستلزم نموا اقتصاديا لا يقل عن 5% سنويا. كما أن مخططات الدولة تضع كامل تركيزها على المدن مع إهمال شبه تام للمجال الريفي مما أدى إلى نقص حاد في الخدمات والتجهيزات، هذه الأخيرة تقوم بدور مهم وأساسي في تحريك عملية الهجرة القروية من المناطق المحيطة، حيث أن نسبة مهمة من الساكنة ترحل صوب مدينة وادي زم، نظرا لأنها توفر لهم فرص العمل في مجالات متعددة، فمع ظهور الفوسفات وبعض المعامل زاد من رغبة الساكنة في الحصول على عمل و أجر منتظمين بعكس ما توفره القرية، وكذا الرغبة في الحصول على التأمينات والضمانات، مما أدى إلى توافد المهاجرين من مناطق عديدة، وأصول جغرافية غالبا ما تكون من الجماعات التابعة للمدينة واستقروا داخل المدينة موزعين داخل أحياء متعددة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 1: الاصل الجغرافي للسكان حسب الأحياء:

الأصل الجغرافي						أحياء الإقامة	
المجموع		آخر	جماعات قروية	جماعات حضرية أخرى	مدينة وادي زم	العدد	المجموع ع
العدد	(%)						
1650	8,7	38	134	173	1305		الأحياء القديمة
6603	34,7	58	2016	921	3608		السكن الاقتصادي
8139	42,7	96	4165	250	3628		السكن غير المنظم
2150	11,3	38	1267	173	672		السكن الاجتماعي
500	2,6	00	58	96	346		سكن الفيلات
19042	-	230	7640	1613	6559	العدد	المجموع ع
-	100	1,2	40,1	8,5	50,2	(%)	

المصدر: الوكالة الحضرية بسطات 2010.

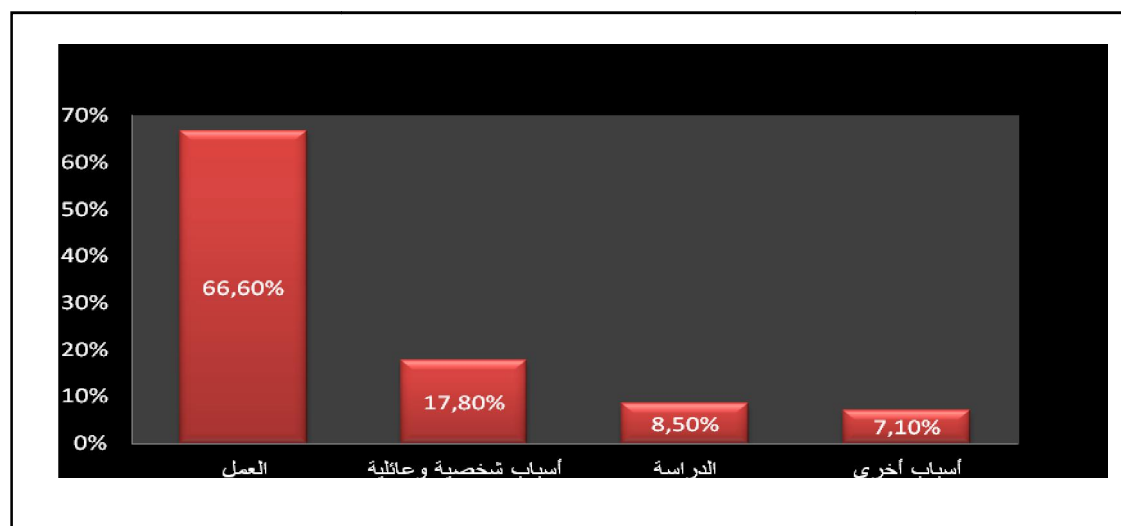
نستنتج، من خلال الجدول أعلاه، أن حوالي 50,2% من أرباب الأسر القاطنين بمدينة وادي زم ينتمون إلى المدينة نفسها، 40,1% من المهاجرين المستقرين بالمدينة هم من أصول قروية. مما يفسر ظاهرة تريفيف المدينة من خلال السلوكيات التي يقوم بها السكان من

قبيل تربية الماشية والدواجن والدواب، خاصة بالأحياء غير المخططة (العشوائية) مثل دار الضو، المسيرة، درب سيدي سعيد والمقاومة... إلخ. ويحتل السكن غير اللائق نسبة مهمة من المساحة الإجمالية للمدينة، كما يضم معظم سكان المدينة خاصة الساكنة ذات الأصل الريفي إذ تصل نسبة الساكنة المقيمة بهذه الأحياء إلى 42,7%. أما نسبة المهاجرين من أصول حضرية فلا تمثل سوى 8,5% من مجموع المهاجرين، وبالتالي فإن أغلبية المهاجرين نحو المدينة ينتمون إلى الجماعات المجاورة لها مما يعني أن المدينة غير منفتحة على المستوى الجهوي والوطني كما توضح الخريطة أسفله.

2-4 العوامل الاجتماعية للتغير المجالي لوادي زم:

يعتبر العامل الاجتماعي من بين العوامل التي تغري سكان الأرياف إلى الهجرة صوب المدن، فافتقار الريف لمقومات الحياة الاجتماعية العصرية والخدمات الأساسية عوامل تدفع الفرد إلى التفكير في الهجرة، فبالإضافة إلى العمل نجد نسبة مهمة من الساكنة الريفية تهاجر من أجل إتمام الدراسة، كما تعد الأسباب العائلية من بين أهم عوامل هذه الهجرة (الالتحاق بالزوجة، أو الأبناء،... إلخ). والمبيان التالي يوضح أسباب نزوح ساكنة الأرياف بمدينة وادي زم.

مبيان 1 : أسباب الهجرة القروية لمدينة وادي زم



المصدر: البحث الميداني، 2014

يوضح المبيان أن نسبة مهمة من المهاجرين القرويين أي حوالي 66,6% من أرباب الأسر قد هاجروا من أجل العمل، و 17,8% لأسباب عائلية، ثم 8,5% من أجل الدراسة نظرا لكون عدد كبير من الجماعات المحلية المجاورة لا تتوفر على المؤسسات التعليمية بسبب

التركيز على تهيئة و تنمية المجال الحضري و إهمال المجال القروي، مما أدى إلى اختلال التوازن بين المجالين.

من هنا نرى أن العوامل المتحكمة في الهجرة القروية كثيرة ومتعددة ترتبط بحاجيات المهاجر القروي إلى المدينة، الشيء الذي يفسر مدى العجز الحاصل والأزمة التي يعيشها العالم القروي على مستوى قطاع الشغل وباقي القطاعات الأخرى.

إن الاختلالات البنيوية التي يعاني منها المجال القروي، من ضعف في البنية التحتية والقطاعات العمومية وانعدام فرص الشغل إضافة إلى توالي سنوات الجفاف، ينعكس سلبا على المجال الحضري نتيجة الهجرة القروية، حيث يعمل المهاجر القروي على نقل ثقافته الريفية إلى المدينة، هذا إلى جانب التحاقه بأحياء عشوائية، مما يزيد من حدة المشاكل الحضرية.

3-4 التوافد وتأثيره على مدينة وادي زم:

لقد تركت الهجرة القروية أثرا على المجال الحضري لمدينة وادي زم كما المجال الريفي المجاور لها، فقد كانت لها انعكاسات كثيرة ومتنوعة، لا يمكن حصر هذه الانعكاسات فقط في المجال السلبي، بل لها جانب ايجابي على المجال الحضري والريفي على حد سواء. ويمكن الإشارة إلى بعض الآثار الايجابية للهجرة القروية والمتمثلة أساساً في توفير اليد العاملة التي يتطلبها الإنتاج الصناعي والتجاري، كما أن هناك فئات مهمة تلتحق بالمدينة من أجل الاشتغال بالوظيفة العمومية (مدرسين، ملحقين تربويين، موظفي الجماعات المحلية، إدارة السجون، الدرك الملكي، الشرطة... الخ) على اعتبار المدينة مكانا لتركز الرساميل، كما أن عدد من المهاجرين القرويين ينتقلون إلى المدينة من أجل الاستثمار خاصة في قطاع العقار وكذا مزاولة الأنشطة التجارية، كما أن عدد كبير منهم يشتغلون في الأعمال الجانبية التي ينأى عنها سكان المدينة (كالاشتغال في قطاع البناء وأعمال التنظيف وتوزيع بعض المنتوجات كالخبز، الحليب، الخضر...) أو لكونها أعمال متعبة كما أن الأجور التي يحصلون عليها من هذه الأعمال تبقى زهيدة وغير كافية لتلبية حاجيات المدينة كأعمال الحراسة والعمل في المقاهي... الخ.

بالموازاة مع الآثار الإيجابية للهجرة التي ذكرناها نجد أن الهجرة من الريف إلى المدينة لها انعكاسات سلبية على مناطق المغادرة و مناطق الوصول تدفعنا للقول بأن سلبياتها أكبر من إيجابياتها، لأنها أنتجت انفجارا ديمغرافيا بالمدن من جهة، و إفراغ الأرياف من ساكنتها من جهة أخرى.

يعتبر الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية من أبرز الانعكاسات السلبية للهجرة الريفية على مدينة وادي زم، حيث أن التوسع العمراني على حساب المناطق الفلاحية المجاورة يترتب عنه نقص في المساحة الزراعية و بالتالي تراجع الإنتاج الفلاحي.

إن ارتفاع عدد سكان المدينة المتوسطة والصغيرة راجع بالأساس إلى الهجرة القروية، فمدينة وادي زم مثلا تضاعف عدد سكانها بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي سنة 1960 كان عدد السكان الحضريين للمدينة لا يتجاوز 18640 نسمة، هذا العدد وصل 87862 نسمة سنة 2004. (الاحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1960 و 2004).

يتوقع أن ينتقل عدد ساكنة مدينة وادي زم -حسب اسقاطات المندوبية للتخطيط- في أفق 2020 إلى 100 ألف نسمة. إضافة إلى تزايد المضاربة العقارية مما أدى إلى انتشار السكن غير اللائق بسبب العجز المالي لأرباب الأسر المهاجرة، مما دفعها إلى الاستقرار بهواش المدينة وبالتالي إنتاج أحياء هامشية تفتقر لأبسط شروط الحياة الكريمة فأصبحت خزانا للفقر والجريمة والتسول، تجارة المخدرات، وظواهر جديدة مثل ظاهرة الأرناك الجنسي... إلخ.

تعد مدينة وادي زم مثالا حيا لانتشار السكن العشوائي، إذ أنها تضم أكثر من 13 حي هامشي (المجلس البلدي لمدينة وادي زم، قسم التعمير.)، يبقى حي المسيرة أكبر الأحياء الهامشية بإقليم خريبكة، ولعل الصور التالية تعبر عن عشوائية السكن بهذا الأحياء.

النتيجة الأخرى التي أسفرت عنها الهجرة القروية هي تباين التوزيع السكاني على مجال المدينة، فهناك أحياء ذات كثافات مرتفعة توجد وسط المدينة وأحياء أخرى بها كثافات سكانية متوسطة توجد على هوامشها. و يمكن تفسير ذلك بقدم التعمير و سياسات إعداد التراب، بحيث نجد تركز الساكنة الحضرية بأحياء أنشأت في فترات تاريخية أولى من توسع

المدينة ومجهزة بأغلب المرافق الضرورية للسكان، بينما نجد أن الساكنة من أصل قروي ذات الهجرة الحديثة إلى مدينة وادي زم استقرت في الأحياء الهامشية، لكن حادثة الاستقرار وإهمال تهيئتها بالمرافق والطرق وكل متطلبات العيش أدى إلى ضعف الكثافات السكانية بتلك الأحياء لأن الساكنة تفضل البحث عن ظروف عيش أفضل. (مخطط التهيئة، الوكالة الحضرية لسطات، 2010: 22).

خاتمة:

لقد عرف المجال الوادي زمي تغييراً مهماً منذ دخول الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تغيير المجال من أجل ضبطه وضبط سكان البوادي من خلال توطيئهم وتخفيف المقاومة المسلحة ضد للقبائل مثل: اسماعلة وبني سمير وغيرهم، لذلك يعتبر الاستعمار عاملاً مباشراً في تغيير المجال من قروي إلى حضري، لأن المارشال ليوطي هو المهندس الشرعي للمدينة، إلا أن هذا التغير المخطط على عهد الاستعمار لم يخص إلا مركز المدينة (نواتها) والثكنة العسكرية والكنيسة وبعض المرافق الموجهة أساساً للمعمرين وليس للسكان المغاربة، وقد استمرت هذه التفرقة على مستوى المجال بعد الاستقلال. لكن مالبث المجال الوادي زمي أن تحول إلى مدينة منجمية بفعل اكتشاف الفوسفات الذي ساهم في تغيير المجال من خلال مد الطرق والقناطر والسكك الحديدية لتسهيل استغلال المناجم وثرواتها، هاته العوامل ساهمت في جعل المجال الوادي زمي مجال استقطاب لليد العاملة القروية، مما أجج الهجرة القروية نحوها، ليصبح المجال الوادي زمي يعرف تغييراً مركباً بين التغير المخطط الذي ارتبط بالتعمير المناجمي الموجه إلى الموظفين والمشتغلين بالمكتب الشريف للفوسفات، والتغير التلقائي العفوي المرتبط بالمهمشين القاطنين بهوامش المدينة التي عرفت انتشاراً كبيراً للسكن العشوائي الذي أصبح يحيط بالمدينة من كل جوانبها.

- المصادر والمراجع:

1. الإحصاءات العامة للسكان والسكنى (1960، 2004، 2014).
2. التصميم الإداري والإعداد الحضري-خريكة وادي زم (1984).
3. شكاك صالح، (2010) المغرب العميق – وريغة الكبر 1873_1956، دار أبي رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى.
4. مخطط التهيئة لمدينة وادي زم (2010).
5. الوكالة الحضرية بسطات (2010).
6. اليحياوي شهاب: (2013) توزيع الفضاء المدني والتغير الاجتماعي الحفصية نموذجا، مركز النشر الجامعي، تونس 2013.
7. Rymond (ledrut) : (1968) Sociologie Urbaine ; paris puf .